الأمم المتحدة
E/AC.51/2025/L.4/Add.4
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والستون
نيويورك، 12 أيار/مايو–13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

(البند 3 (أ))

البرنامج 3
نزع السلاح

1 - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة المعقودة في 19 أيار/مايو 2025، في البرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 4)).

المناقشة

2 - أعربت الوفود عن تقديرها لعمل مكتب شؤون نزع السلاح وجهوده الرامية إلى تعزيز نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، في ضوء البيئة الأمنية العالمية المعقدة والمتدهورة. وأكدت عدة وفود من جديد التزامها بتعددية الأطراف وجهود المكتب الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بنزاهة وبطريقة غير مسيّسة وبما يتوافق بدقة مع الولايات التي منحتها الدول الأعضاء، ودعمها لهما.

3 - وفيما يتعلق بالفقرة 4-1، أشار أحد الوفود إلى أن تغيير الصياغة من عبارة "اشتداد هذه المخاوف" في الخطة البرنامجية المقترحة للسنة السابقة إلى "زادت من الحاجة الملحة" هو خطوة في الاتجاه

200625 190625 25-08277 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الصحيح. وفيما يتعلق بالفقرة 4-2، أعرب الوفد عن قلقه إزاء الإيحاء بأن مواقف الدول ناجمة عن البيئة الأمنية، وما ورد ضمنا في الفقرة 4-6 (أ) من أن جهود نزع السلاح تتوقف على بيئة مواتية عوضا عن مساهمتها في توفير هذه البيئة.

4 - واعترف أحد الوفود بالتحديات المستمرة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، ولاحظ بقلق التواتر المثير للجزع للتهديدات الناشئة. وأكد الوفد نفسه أن التعاون والحلول التوفيقية أمران أساسيان للوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

5 - وأثار أحد الوفود شواغل بشأن الإشارة في الفقرة 4-3 إلى *تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح*، ولوحظ أن بعض العناصر لم يحظَ بتأييد جميع الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن هذه الخطة هي مبادرة من الأمين العام ولم تضعها الدول الأعضاء.

6 - وكررت الوفود تأكيد ضرورة تسريع وتيرة التقدم نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية التي تشكل تهديدا وجوديا للبشرية. وجرى التشديد على ضرورة الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها ومحددة زمنياً.

7 - ورحبت الوفود بعمل المكتب فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي هي حجر الزاوية في نزع السلاح النووي والأمن النووي والازدهار النووي المدني، وبعمله من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورأى أحد الوفود أن عدم انتشار الأسلحة النووية لا يقلُّ أهمية عن إزالة الأسلحة النووية الموجودة. وسُلِّط الضوء على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتيسير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ونزع السلاح النووي.

8 - وأُعرب عن رأي مفاده أن الآلية المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تؤدي دورا محوريا في تحقيق استقرار الأمن والنظام الدوليين. وأشار الوفد إلى دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح وأعرب عن ضرورة أن يعارض المجتمع الدولي الانتقائية والنفعية. وشدَّد الوفد نفسه على مشروعية الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا وشجَّع المكتب على اتخاذ خطوات لضمان التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا، ولا سيما في سياق الأمن الدولي.

9 - وأُشيد بالمكتب لما يبذله من جهود في تعزيز التثقيف بشأن الإنفاق العسكري العالمي. وأشار أحد الوفود بأسف إلى أن النفقات العسكرية والنزاعات قد ازدادت، في حين أن اتفاقات السلام لا تزال بعيدة المنال. وأكد الوفد على أهمية الاستثمار في التعليم والصحة والسلامة بدلا من الأسلحة.

10 - ودعت الوفود إلى تعزيز الكفاءة في تنفيذ البرامج من خلال تبسيط تصاميم المشاريع، وتقليل الوثائق وعدد الاجتماعات، وإلغاء أوجه التكرار وتحسين التنسيق. وفيما يتعلق بالجدول 4-10 الذي يرد فيه عدد اجتماعات هيئة نزع السلاح، تساءل أحد الوفود عن استخدام هذا المقياس واقترح أنه ربما كان من الأجدى عقد عدد أقلّ من الاجتماعات.

11 - وأعرب أحد الوفود عن التقدير للدعم المقدم خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي كان ناجحا وأسفر عن توافق الآراء. وأُثني على المكتب لما بذله

من جهود لوضع خريطة طريق لأمريكا الوسطى والجهورية الدومينيكية بشأن منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وانتشارها. وناشد الوفد اللجنة تقديم توصيات وتأييد عمل المكتب.

12 - ورحَّب أحد الوفود باستمرار التزام المكتب بالتصدي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتعاونه مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وجرى التشديد على أهمية الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، والحاجة إلى التنفيذ الفعال والعالمي للاتفاقية. واعترض أحد الوفود على إدراج إشارات في الخطة البرنامجية إلى قرار الجمعية العامة 1/79 بشأن ميثاق المستقبل، بينما رأى وفد آخر أن القرار أظهر قدرة المجتمع الدولي على التكاتف وراء الأهداف المشتركة، بما في ذلك نزع السلاح، وأعرب عن تفاؤله بأن ذلك يمكن أن ييسر إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

13 - ورأى أحد الوفد أنه لا ينبغي للمكتب التفاعل مع المجتمع المدني بشأن مسائل نزع السلاح وأن هذه التفاعلات يجب أن تأذن بها الدول الأعضاء. وأُعرب عن رأي مماثل بشأن القضايا الجنسانية. ورحَّب وفد آخر بالإشارات إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة المكتب ومنجزاته المستهدفة ونتائجه.

14 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، أثيرت شواغل بشأن استخدام مصطلح "مؤتمرات إبرام المعاهدات" الذي لم يسبق استخدامه في محافل نزع السلاح في الفقرة 4-16 (ب). وسلَّط الوفد الضوء على عدم مقبولية هذا المصطلح وشدَّد على ضرورة التقيُّد بالصيغة المتفق عليها.

15 - وأعربت الوفود عن تأييدها لعمل المكتب المتعلق بالتثقيف في مجال نزع السلاح، بما في ذلك برنامج الزمالات المذكور في الفقرة 4-16 (ج).

16 - وسلَّط أحد الوفود الضوء على العمل الحيوي الذي تقوم به هيئة نزع السلاح التي هي بمثابة منبر فريد للمداولات بشأن قضايا نزع السلاح الرئيسية. ولوحظ بقلق عدم إحراز تقدم في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، أثيرت شواغل بشأن مضمون الفقرة 4-29 (ط) ودعم المكتب لجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأكد الوفد أن هذه الإجراءات ينبغي ألا تتجاوز ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وشدَّد على أن ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية هو من اختصاص مجلس الأمن. ولوحظ كذلك أن التقارير الشهرية للمدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المقدَّمة عملا بقرار مجلس الأمن 2118 (2013)، لم تُشِر إلى أي دعم قدَّمه المكتب.

18 - وطُلبت توضيحات بشأن التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والتفاعل مع المجتمع المدني المشار إليهما في الفقرة 4-29 (ز).

19 - وأثنى أحد الوفود على البرازيل، إلى جانب النرويج، للمبادرة إلى إنشاء فريق الخبراء العلميين والتقنيين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي وللمناقشات الناجحة التي جرت في جنيف.

20 - وجرى التأكيد على أهمية آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وضرورة تشغيلها الفعلي.

21 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، أيَّدت الوفود الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وطلبت مزيدا من المعلومات عن برنامج الزمالات المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك حالة تنفيذه الحالية وخططه المستقبلية، المشار إليه في الفقرة 4-46.

22 - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها. وأشير إلى أن النتيجة الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي تميز باعتماد وثيقة ختامية قوية، تؤكد التزام المجتمع الدولي المستمر بتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال.

23 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإعلام والتوعية، رحبت الوفود بالجهود المبذولة لضمان المشاركة الفعلية والشاملة للشباب وتمكينهم في مناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار، وأعربت عن تقديرها لمبادرات المكتب في هذا الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

24 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة الثمانين للجمعية العامة.**